الشروط والأحكام الخاصة بحساب توفير بريمير

capital bank

التعريفات:

البنـك: بنك المال الأردني.

العميـل: الشخص الطبيعي ويشمل لفظ المفرد المثنى والجمع أيضاً وتشمل الموظفين لدى بنك المال الأردني وشركة المال للاستثمار والوساطة وأي من أفراد أسرهم.

المنتج: حساب توفير بفائدة 4%

1. تعتبر هذه الشروط والأحكام جزءاً لا يتجزأ من دليل الشروط والأحكام العامة للحسابات وتقرأ معه كوحدة واحدة.
2. يجوز للبنك ودون إلزام عليه قبول التفويض الخطي الموقع من العميل والذي يفوض بموجبه الغير بالسحب من الحساب.
3. يتم تحديد نسبة الفائدة بناءً على عدد الحركات المدينة على الحساب.
4. لا يتم احتساب الفائدة في حال كان متوسط رصيد الحساب يقل عن (10,000) دينار أو دولار خلال الشهر.
5. تحتسب الفوائد الدائنة على متوسط الرصيد الشهري وعدد الحركات المدينة وتقيد في الحساب في المواعيد التي يحددها البنك وتدفع بشكل شهري.
6. في حال إغلاق الحساب قبل مواعيد قيد الفوائد الدائنة، فإن الفائدة تحتسب على أساس متوسط الرصيد خلال نهاية الشهر الحالي.
7. في حال كانت عدد الحركات المدينة على الحساب أكثر من حركتين خلال الشهر لا يتم دفع أي فائدة للعميل.
8. للبنك الحق في تعديل نسبة الفائدة المعتمدة لهذا المنتج في أي وقت من أوقات السنة ودون أي مسؤولية على البنك.
9. يقر العميل بأنه اطلع على شروط الخدمة المنشورة على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك.
10. يستبعد الحساب من الدخول بالسحوبات على الجوائز.

الحسابات الخاضعة:

1. حسابات التوفير التي لا تقل قيمتها عن (10,000) دينار – عشرة آلاف دينار.
2. يستبعد أي حساب من الفوائد الشهرية في حال كان الرصيد أقل من الحد المقرر بحسب الشروط الخاصة بالمنتج أو كان مجموع الحركات المدينة على الحساب أكثر من حركتين.
3. يحتفظ البنك بحقه في مراجعة وتعديل أي من منتجات الحسابات المتعلقة بها كل ثلاثة أشهر لمراقبة الأرصدة والفوائد.
4. يتم اقتطاع قيمة الضريبة بحيث يتم قيد قيم الفائدة في حساب العميل بعد أن يتم اقتطاع قيمة الضريبة المستحقة عليها.
5. يحق للبنك اقتطاع أي مبلغ من حسابات التوفير الخاصة بالمنتج لسداد أية مستحقات تترتب على العميل.
6. يصرح العميل بأن دفاتر البنك وقيوده وحساباته وأنظمته المستخدمة في عملية حساب الفائدة الشهرية صحيحة ونهائية بالنسبة له وأنه يعتبرها بينة قاطعة لإثبات المبالغ المودعة ولإثبات الفائدة، ولا يحق للعميل الاعتراض عليها، ويتنازل العميل مقدماً عن أي حق قانوني يجيز له طلب إبراز دفاتر البنك أو قيوده أو كشوفاته و/أو طلب تدقيق حسابات البنك ودفاتره وقيوده وأية مستندات من أي نوع، ويشمل هذا التنازل إسقاط الحق في الطعن في صحة التواقيع لأية معاملة من المعاملات البنكية أو في عدم أهلية أو صلاحية الموقّع أو الموقّعين.
7. يقر العميل أنه في حالة ورود أي طلب من أية جهة لها الصلاحية بالحجز على الأموال بأن للبنك الحق بأن ينفذ الحجز على المبالغ المودعة، وفي هذه الحالة لا يدخل المبلغ المحجوز عليه في حساب الفائدة إلا بعد ورود كتاب خطي من الجهة التي أوقعت الحجز تطلب بموجبه فك الحجز عن المبلغ أو أي جزء منه.